



ويتواجد في الرتبة 137 من أصل 149 بلدا سنة 2018 في التصنيف العالمي للنجوة بين الجنسين الخاص بللمشاركة والفرص الاقتصادية، الصحة، التعليم والتمكين.

و للتأكيد على النكوص الذي عرفته حقوق النساء، نذكر بمسار وضع القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء الذي عرف مدا وجزرا ليتم الإف راج عن نص لا يستجيب للمعايير الأهمية لقوانين مناهضة العنف والدستور ولا لمطالب الحركة النسائية ، مما سيؤثر على مؤشرات الحد من ظاهرة العنف ، كما عبرت عنها أرضية عمل بيجين.

وفيما يخص وضع الآليات المؤسساتية، خلال ربع قرن هذا، تمكنت نساء المغرب من الحصول على مكسب دسترة المساواة والتنصيب على إحداث هيئة المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، التي صدر في شأنها قانون 79-14، فرغم ما يشوبه من نقص بخصوص محددات الهيئات الدستورية وأدوارها. لم يتم تفعيله لحد الآن، إضافة إلى التأخر في وفاء المغرب بالتزاماته الدولية فيما يتعلق بوضع التقرير الدوري الخاص لدى لجنة سيداو، الذي تأخر خمس سنوات عن الموعد المحدد من طرف اللجنة كما أنه لم توضع بعد الوثائق اللازمة لدى الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص الانضمام للبروتوكول الاختياري التابع لاتفاقية السيداو.

لذا، إن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، لتأسف على أن نخلد ثامن مارس لسنة 2020 وذكرى ربع قرن لمؤتمر بيجين حاملة بين يديها عشرات التوصيات والاقتراحات التي طالما كررتها، من أجل ضمان المساواة بين الجنسين، على رأسها:

- مطلب ملاءمة القوانين فيما بينها و مع الدستور والاتفاقيات الدولية من خلال إصلاح القوانين التمييزية ومراجعة باقي القوانين التي لم يحقق إصلاحها غاية المساواة؛
- مطلب وضع الإجراءات والتدابير على صعيد كل المستويات، المادية والبشرية الكفيلة ب تفعيل السياسات العمومية الضامنة للمساواة، في بعدها الوطني والترابي؛
- مطلب وضع الآليات الدستورية، خاصة هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز حيز التنفيذ تفعيلا للدستور ووفاء لالتزامات المغرب الدولية.
- مطلب تفعيل المناصفة في المناصب الإدارية العليا وفي الولايات والوظائف الانتخابية وطنيا وترابيا؛
- مطلب تفعيل الديمقراطية التشاركية المندمجة والشاملة حتى تتأتى مشاركة المواطنين والمواطنات والجمعيات في صنع القرار العمومي وطنيا وترابيا؛

الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب

8 مارس 2020